Document:	EB 2018/124/R.23/Rev.1
Agenda:	7(d)(i)(a)
Date:	13 September 2018
Distribution:	Public
Original:	French

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية بنن من أجل

مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Abdoul Wahab Barry
مدير البرنامج القطري
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 28 50 33 09 225+
البريد الإلكتروني: a.barry@ifad.org

سمير بيجاوي
موظف دعم البرامج
رقم الهاتف: 89 95 90 07 225+
البريد الإلكتروني: s.bejaoui@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والعشرون بعد المائة
روما، 11-13 سبتمبر/أيلول 2018

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **ii**
موجز التمويل **iii**
توصية بالموافقة **1**
أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**
ألف- التنمية القطرية والريفية وسياق الفقر 1
باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 1
ثانيا- وصف المشروع **2**
ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 2
باء- الهدف الإنمائي للمشروع 3
جيم- المكونات/النتائج المباشرة 3
ثالثا- تنفيذ المشروع **4**
ألف- النهج 4
باء- الإطار التنظيمي 4
جيم- التخطيط، والرصد والتقييم والتعلم وإدارة المعرفة 5
دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير 6
هاء- الإشراف 6
رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **7**
ألف- تكاليف المشروع 7
باء- تمويل المشروع 7
جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 8
دال- الاستدامة 10
هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 10
خامسا- الاعتبارات المؤسسية **11**
ألف- الامتثال لسياسات الصندوق 11
باء- المواءمة والتنسيق 12
جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق 12
دال- الانخراط في السياسات 13
سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني **13**
سابعا- التوصية **13**

الذيول

الذيل الأول – اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها
الذيل الثاني – الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع

جمهورية بنن

مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق

تقرير التصميم المفصل

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | 01-03-2018

جمهورية بنن

مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
البلد المستفيد من القرض:	جمهورية بنن
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك
التكلفة الكلية للمشروع:	89.5 مليون يورو
قيمة قرض الصندوق: (نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء – دورة 2016–2018)	13.3 مليون يورو
قيمة منحة الصندوق (إطار القدرة على تحمل الدين): (نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء – دورة 2016–2018)	13.3 مليون يورو
شروط قرض الصندوق:	تيسيرية للغاية: يبلغ أجل سداده أربعين (40) سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر (10) سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة في السنة.
الجهة المشاركة في التمويل:	صندوق الأوبك للتنمية الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية
قيمة التمويل المشترك:	صندوق الأوبك للتنمية الدولية: 8.6 مليون يورو القطاع الخاص: 4.8 مليون يورو المؤسسات المالية: 1.1 مليون يورو
شروط التمويل المشترك:	صندوق الأوبك للتنمية الدولية: قرض القطاع الخاص: قرض المؤسسات المالية: قرض
مساهمة المقترض/المستفيد:	8.4 مليون يورو
مساهمة المستفيدين:	2.8 مليون يورو
فجوة التمويل:	37.2 مليون يورو
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية بنن من أجل مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق، على النحو الوارد في الفقرة 56.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية بنن من أجل مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القطرية والريفية وسياق الفقر

1- يدخل اقتصاد بنن حقبة جديدة من النمو نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي بدأت في إطار برنامج عمل الحكومة "الكشف عن بنن". وفي عام 2017، سجل البلد معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي قدره 5.5 في المائة مقارنة بنسبة 4 في المائة في عام 2016. ومع ذلك، لا يزال البلد يواجه تحديات كبيرة تتسم بمعدل فقر يزيد عن 40 في المائة، واستمرار عدم المساواة الاجتماعية والمهنية على حساب المرأة، وانعدام الأمن الغذائي الذي يعاني منه 15 في المائة من سكان المناطق الريفية، و21 في المائة من الأسر الزراعية، واستمرار البطالة (2.7 في المائة) بالإضافة إلى مستوى عالٍ من العمالة الناقصة (72 في المائة)، التي يعاني منها الشباب أساسا. وتتفاقم هذه القيود بسبب آثار تغير المناخ، مما يضعف قدرة السكان على الصمود، ولا سيما في المناطق الريفية.

2- وتمثل الزراعة قطاعا استراتيجيا في اقتصاد بنن. فهي تسهم في المتوسط بنسبة 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و75 في المائة من عائدات التصدير، وتوفر حوالي 70 في المائة من الوظائف. ويهدف توزيع الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي للفترة 2017-2021 على خمس سنوات، في إطار الخطة الاستراتيجية لتنمية القطاع الزراعي (2017-2025)، إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بنسبة 6 في المائة سنويا على الأقل، وزيادة متوسط الدخل السنوي للأسر الريفية بنسبة 7.5 في المائة خلال تلك الفترة.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

3- تم اختيار مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق لتنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في بنن (2018-2022)؛ وهو يتماشى تماما مع المكون الزراعي لبرنامج عمل الحكومة 2016-2021. وتم

تحديد مجالين للتدخل: (1) تحسين القدرة الإنتاجية لسكان الريف الضعفاء، وقدرتهم على الصمود أمام تغير المناخ وأمنهم الغذائي والتغذوي بشكل مستدام؛ (2) تيسير الوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية.

4- وتركز الاستراتيجية الوطنية لتعزيز سلاسل القيمة على ثلاث سلاسل قيمة تقليدية – الأرز والذرة والكسافا – بهدف تعزيز الأمن الغذائي لسكان الريف وزيادة دخولهم. وبالتالي، سيدعم مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق سلاسل القيمة الثلاث المدرجة في برنامج عمل الحكومة من أجل المساهمة في: (1) سد الفجوة الغذائية فيما يتعلق بالطلب المحلي على الأرز الذي لم يغط الإنتاج المحلي إلا 56 في المائة منه في عام 2017، مما سيقلل اعتماد البلد على الأرز المستورد أساسا من السوق الآسيوية؛ (2) الحفاظ على القيمة المضافة للذرة والكسافا وزيادتها بالاشتراك مع القطاع الخاص، وتنمية التبادل التجاري مع السوق الإقليمية الفرعية.

5- وبتركيزه على سلاسل القيمة التقليدية هذه، سيسهم مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق في جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز سلاسل القيمة التي تكفل الأمن الغذائي للأسر وخلق قيمة مضافة. وسيعمل المشروع بشكل كامل لدعم تنفيذ برامج التنمية الوطنية في سلاسل القيمة المعنية.

ثانيا– وصف المشروع

ألف– منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

6- في السياق الاستراتيجي الحالي الذي يتميز بتعزيز سلاسل القيمة و"المجموعات الزراعية"، ستكون تدخلات مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق في أربعة من مراكز التنمية الزراعية المواتية للإنتاج وإقامة شراكات اقتصادية، وهي: (1) جنوب المركز 4 الذي يغطي مقاطعة التلال؛ (2) المركز 5 الذي يضم مقاطعتي زو وكوفو؛ (3) المركز 6 التابع لمقاطعة الهضبة؛ (4) المركز 7 الذي يغطي مقاطعات أوميه ومنطقة المحيط الأطلسي ومونو.[1]

7- وسوف تتألف المجموعة المستهدفة من مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق مما يلي: (1) المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية الذين يمارسون أنشطة الإنتاج أو التجهيز في سلاسل القيمة الثلاث (الأرز والذرة والكسافا)؛ (2) الشباب في الأسر الزراعية و/أو الشباب الحاصلين على شهادات دراسية و/أو الشباب المتعلمين العاطلين عن العمل الذين يرغبون في دخول سلاسل القيمة كأصحاب أعمال، ومن الناحية الأخرى، الشباب أصحاب المشروعات النشطة بالفعل في سلاسل القيمة أو الذين يكونون على استعداد لاغتنام فرص الأعمال حسبما تنشأ؛ (3) أصحاب المشروعات الزراعية والجهات الفاعلة في نهاية سلاسل القيمة، مثل القائمين بالتجهيز والتجار والجهات الفاعلة المنخرطة في أنشطة الخدمات والمُنظمة في شركات صغيرة ومتوسطة أو تعاونيات؛ (4) المنظمات المهنية الزراعية على مختلف مستويات التنظيم والموقع الإقليمي: منظمات

[1] مقاطعة ليتورال، التي يشملها مركز الخدمات الزراعية 7، ليست جزءا من منطقة تدخل مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق.

منتجي المواد الأساسية، والنقابات، والاتحادات، والمنصات الإقليمية للتشاور والتجمعات الوطنية متعددة المهن.

8- وستستفيد من مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق 000 51 أسرة وهو ما يشكل ما يقرب من 000 255 شخص ريفي[2]، بما في ذلك المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، والشباب أصحاب المشروعات الزراعية، وأصحاب المشروعات الزراعية والجهات الفاعلة في بداية سلاسل القيمة، فضلا عن المنظمات المهنية. وسيسعى هذا النهج إلى استهداف ودعم النساء والشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و35 سنة) والذين سيشكلون 40 في المائة و30 في المائة من المستفيدين على التوالي.

باء- الهدف الإنمائي للمشروع

9- يتمثل الهدف العام من مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق في المساعدة على الحد من الفقر الريفي في منطقة تدخل المشروع من خلال إدماج الجهات الفاعلة، من النساء والرجال، في سلاسل القيمة المتنوعة والمربحة.

10- والهدف الإنمائي للمشروع هو تحسين الأمن الغذائي والتغذوي ودخل صغار المنتجين، وخاصة النساء والشباب على نحو مستدام.

11- وسيتم قياس هذا الهدف بالمؤشرات التالية: (1) تمتع 000 204 شخص ريفي ذي دخل منخفض، 40 في المائة منهم من النساء و30 في المائة من الشباب، بالحراك الاقتصادي؛ (2) زيادة غلة الهكتار من الذرة والأرز والكسافا؛ (3) زيادة دخل 80 في المائة من المستفيدين بنسبة لا تقل عن 30 في المائة؛ (4) إقامة أكثر من 400 شراكة منتجة تضم حوالي 600 1 منظمة وما يقرب من 000 50 من صغار المنتجين؛ (5) إبلاغ 80 في المائة من الشركات الريفية التي تحصل على دعم عن زيادة أرباحها؛ (6) إنشاء 100 1 شاب لمبادرات أعمال في سلاسل القيمة الثلاث المستهدفة.

جيم- المكونات/النتائج المباشرة

12- سيجري تنفيذ مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق على فترة ست سنوات (2019–2024) وسيشمل ثلاثة مكونات استثمارية: (1) تعزيز الشراكات وخلق قيمة مضافة (39.4 مليون يورو، أو 44 في المائة من إجمالي التكاليف)؛ (2) تحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي (40.1 مليون يورو، أو 44.8 في المائة من إجمالي التكاليف)؛ (3) التنسيق والإدارة بموجب البرنامج الإطاري لتدخلات الصندوق في المناطق الريفية في بنن (10 ملايين يورو، أو 11.2 في المائة من إجمالي التكاليف).

13- **المكون 1: تعزيز الشراكات وخلق قيمة مضافة.** ينبغي أن يؤدي هذا المكون إلى: (1) إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الاقتصادية المستدامة بين صغار المنتجين والقطاع الخاص؛ (2) زيادة حجم المواد الأولية المجهزة في سلاسل القيمة الثلاث وتسويقها في السوق الداخلية والخارجية؛ (3) تحقيق زيادة كبيرة في دخول صغار المنتجين؛ (4) تعزيز القاعدة المؤسسية للمنظمات المهنية والتسيير فيها.

[2] يبلغ متوسط حجم الأسرة خمسة أفراد استنادا إلى متوسط حجم الأسرة في مقاطعات التدخل السبع. المصدر: تقرير *Cahier des villages et quartiers de ville, INSAE,* أغسطس/آب 2016.

14- **المكون 2: تحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي.** يهدف هذا المكون إلى زيادة متوسط غلة الهكتار بنسبة 44 في المائة ثم الإنتاج في سلاسل القيمة الثلاث المستهدفة للوصول إلى الكميات المتوخاة في الخطة الاستراتيجية لتنمية القطاع الزراعي بحلول عام 2021. كما سيساهم مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق، في إطار هذا المكون، في تحسين توافر وجودة البنية التحتية الإنتاجية ودعم التسويق من خلال المؤشرات الرئيسية التالية: استصلاح 500 2 هكتار من الأراضي المنخفضة وترميم أو بناء 91 من مستودعات التخزين وتشييد 250 كيلومترا من الطرق الزراعية.

15- **المكون 3: التنسيق والإدارة بموجب البرنامج الإطاري لتدخلات الصندوق في المناطق الريفية في بنن (التنسيق والرصد والتقييم وإدارة المعرفة).** سيستند تنفيذ هذا المكون إلى النهج البرنامجي المستخدم في وضع البرنامج الإطاري لتدخلات الصندوق في المناطق الريفية في بنن، وإصلاحات إضفاء الطابع الإقليمي على التنمية الزراعية التي اعتمدتها الحكومة. ويوفر هذا البرنامج الإطاري التنظيم الإداري والائتماني لجميع مشروعات حافظة الصندوق في بنن، كما يدعم وظائف مشتركة للرصد والتقييم وإدارة المعرفة والاتصال والاستهداف والدعم للشباب.

ثالثا- تنفيذ المشروع

ألف- النهج

16- **نهج الأقاليم.** لجأت بنن إلى نهج الأقاليم لتحقيق التنمية الزراعية وسيساهم في ذلك مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق. وسيتم تحقيق هذا النهج الجديد من خلال مراكز التنمية الزراعية وسيتم تنفيذه وفقا للمعمارية المؤسسية الجديدة التي تُسند إلى الوكالات الإقليمية للتنمية الزراعية وظائف تقنية تغطي مراكز التنمية الزراعية، وتعزز سلاسل القيمة، والتي تفوض مديريات إدارات الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك لتنظيم التدخلات والرصد والتقييم على مستوى الأقاليم.

17- **نهج سلاسل القيمة.** يدعو مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق إلى تحول في المفهوم يركز على خلق قيمة مضافة بشكل مستدام من خلال تعزيز الشراكات الاقتصادية الشاملة للجميع والتي تربط صغار المنتجين ومنظماتهم بالقطاع الخاص وبالأسواق في سلاسل القيمة الثلاث ذات الأولوية.

18- **نهج "التعاقد على العمل".** سيُطبق المشروع نهج "التعاقد على العمل" الشامل لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالشراكات عن طريق آلية تضم مجموعة متنوعة من مقدمي الدعم والمشورة والتيسير، وسيتم تنسيق خدماتهم من خلال المساعدة التقنية الدولية والدعم المباشر لتنسيق المشروع. وسيسهم نهج "التعاقد على العمل" أيضا في تعزيز إدماج الشباب، من خلال التدريب الأولي، الذي توفره مراكز التدريب ذات الخبرة والتي يتم اختيارها بما يناسب كل شراكة.

باء- الإطار التنظيمي

19- سيكون مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق تحت إشراف وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وسيتم إدماجه في الإطار التنظيمي للبرنامج الإطاري لتدخلات الصندوق في المناطق الريفية في بنن. وسيتم توسيع اللجنة التوجيهية الوطنية للبرنامج الإطاري لتدخلات الصندوق في المناطق

الريفية في بنن لتشمل مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق بمشاركة جهات فاعلة و/أو نقاط اتصال جديدة. وسيتم إنشاء أربع لجان إقليمية للتخطيط التشاركي على مستوى مراكز التنمية الزراعية الأربعة المعنية (وهي جنوب المركز 4، والمركز 5، والمركز 6، والمركز 7).

20- وسيعتمد تنفيذ مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق على مجموعة من الوظائف التكميلية الموزعة على فئتين: (1) وظائف البرنامج القطري التي وضعت بالفعل بموجب البرنامج الإطاري لتدخلات الصندوق في المناطق الريفية في بنن (الشؤون الإدارية والإدارة المالية، والتوريد، والرصد والتقييم، والاتصالات وإدارة المعرفة، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والاستهداف، وما إلى ذلك)؛ (2) الوظائف التقنية المحددة، التي سيتم تعزيزها من خلال المساعدة التقنية.

21- وعلى مستوى مراكز التنمية الزراعية، ستقوم الوكالات الإقليمية للتنمية الزراعية بتنفيذ مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق، وسيساعدها في ذلك توزيع المسؤولية عن المساعدة التقنية في إطار ولاية مشروطة باستراتيجية خروج واضحة وتكفل، على مدى ثلاث سنوات، تعزيز القدرات والمهارات التي لدى الوكالات الإقليمية للتنمية الزراعية. وستُنفذ وظائف البرنامج الإطاري لتدخلات الصندوق في المناطق الريفية في بنن على مستوى مراكز التنمية الزراعية الأربعة من خلال وحدتين للدعم الإقليمي.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم والتعلم وإدارة المعرفة

22- ستستند **عمليات التخطيط ووضع الميزانية** المتعلقة بأنشطة مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق على برامج عمل وميزانيات سنوية، تقوم عملية إعدادها على نهج تصاعدي من القاعدة. وستعقد لجان التخطيط التشاركية الإقليمية اجتماعا سنويا في مراكز التنمية الزراعية وستتحقق من صحة برامج العمل والميزانيات السنوية التي ستُعرض، في نهاية المطاف، على البرنامج الإطاري لتدخلات الصندوق في المناطق الريفية في بنن للموافقة عليها في إطار الدورات السنوية للجنة التوجيهية الوطنية.

23- وسيستند **نظام الرصد والتقييم** الخاص بمشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق إلى النظام الخاص بالبرنامج الإطاري لتدخلات الصندوق في المناطق الريفية في بنن وسيُنفذ نظام إدارة قائم على النتائج وفقا للنهج البرنامجي الذي وضع في عام 2016، وآلية الرصد والتقييم الخاصة ببرامج التنمية الوطنية في سلاسل القيمة التي تعززها الوكالات الإقليمية للتنمية الزراعية المسؤولة عن تنسيقها. وسيتم تعزيز النظام من خلال: (1) مساعدين في مجال الرصد والتقييم الذين سيوزعون على وحدات الدعم الإقليمية، (2) وتطوير آلية وأدوات لجمع البيانات تتناسب مع الإبلاغ الأمثل والمنتظم عن سلسلة نتائج مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق، (3) قاعدة بيانات البرنامج الإطاري لتدخلات الصندوق في المناطق الريفية في بنن وقواعد بيانات الوكالات الإقليمية للتنمية الزراعية على مستوى مراكز التنمية الزراعية.

24- **التعلم وإدارة المعرفة وخطة الاتصالات.** سيقوم التعلم وإدارة المعرفة في مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق على نظام الرصد والتقييم الخاص بالبرنامج الإطاري لتدخلات الصندوق في المناطق الريفية في بنن. وفي بداية المشروع، سيتم وضع خطة إدارة لتوضيح مختلف منتجات الاتصالات والأدوات

المحددة التي سيتعين تطويرها وأنسب النماذج وأدوات الدعم وفقا لأنواع المستخدمين، فضلا عن وتيرة تطوير هذه المنتجات والأدوات.

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير

25- **الإدارة المالية.** ستستند الإدارة المالية إلى الترتيبات والإجراءات المعمول بها على مستوى البرنامج الإطاري لتدخلات الصندوق في المناطق الريفية في بنن والتي تنظم تنفيذ عمليات الحافظة. وستدار الموارد وفقا للإجراءات القطرية وإجراءات الصندوق. وسيقوم البرنامج الإطاري لتدخلات الصندوق في المناطق الريفية في بنن بإعداد الكشوف المالية والميزانيات العمومية التي ستُرسل بشكل منتظم إلى الحكومة والصندوق.

26- **التوريد.** سيتم توريد الأشغال واللوازم فضلا عن الخدمات الاستشارية وخدمات الدعم والمشورة اللازمة للمشروع وفقا لقانون التوريد الساري في بنن، بقدر ما يتواءم مع أحكام التوريد الخاصة بالصندوق. وفي إطار الشراكات المنتجة وتعزيز المشروعات الريفية الصغرى، سيشارك المستفيدون – منظمات المنتجين ومروجو الشركات الريفية من الشباب – في عمليات التوريد وفقا للطرائق المحددة في أدلة التوريد.

27- **التسيير.** سيطبق مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق مبادئ التسيير الرشيد من خلال: (1) تعبئة ومشاركة المجلس الوطني للتوجيه والرصد، ومن خلال منصة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في بنن؛ (2) إشراك السلطات المحلية اللامركزية في تنفيذ البنى التحتية والربط لإقامة شراكات فعالة؛ (3) مشاركة المستفيدين في عمليات تخطيط الاستثمار وتقييمه؛ (4) إدارة مشروعات منظمات المنتجين لتنفيذ خطط أعمال الشراكات.

هاء- الإشراف

28- سيتم تنظيم الإشراف على مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق بمعدل بعثتين في السنة بالاشتراك مع الصندوق والحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم أعضاء اللجنة التوجيهية الوطنية وأعضاء اللجان الإقليمية للتخطيط التشاركي على مستوى مراكز التنمية الزراعية. وسيتم الإشراف من خلال النظام الجديد المحوسب لإدارة النتائج التشغيلية القائم على الإنترنت، مما سييسر تحديث البيانات والمعلومات المتعلق بتقدم المشروع. وستركز عملية الإشراف الأولى أساسا على دعم بدء المشروع فيما يتعلق بوضع نظام التنفيذ على جميع المستويات والانتهاء من وضع الشروط وإصدار طلبات تقديم العطاءات للدراسات الأساسية والأنشطة الأخرى ذات الأولوية. وستتناول بعثات الإشراف بشكل خاص رصد التنفيذ، وتحقيق النتائج والآثار، فضلا عن فعالية الإنجازات المؤسسية والتقنية، المقرر توطيدها وتكرارها على نطاق واسع. كما سيتم ترتيب تنظيم بعثات منتظمة لدعم التنفيذ حسب الحاجة.

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف المشروع

29- يبلغ إجمالي تكاليف مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق، شاملا مخصصات الطوارئ المادية والسعرية، 89.5 مليون يورو. وتبلغ التكاليف الأساسية 84.1 مليون يورو. وتبلغ مخصصات الطوارئ المادية والسعرية 5.4 مليون يورو. وتبلغ الضرائب المشمولة في المشروع 8.4 مليون يورو.

30- ويمكن تقسيم تكاليف المشروع إلى المكونات التالية: (1) تعزيز الشراكات وخلق قيمة مضافة: تبلغ قيمته 39.4 مليون يورو، أو 44 في المائة من إجمالي تكاليف المشروع؛ (2) تحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي: 40.1 مليون يورو، أو 44.8 في المائة من إجمالي تكاليف المشروع؛ (3) التنسيق والرصد والتقييم وإدارة المعرفة: 10 ملايين يورو، أو 11.2 في المائة من إجمالي تكاليف المشروع.

الجدول 1

تكاليف المشروع بحسب المكون والجهة الممولة

(بآلاف اليورو)

المكون	قرض الصندوق		منحة الصندوق		عجز *التمويل*		*صندوق الأوبك*		القطاع الخاص		البنوك/المؤسسات المالية		حكومة *بنن*		*المستفيدون*		*المجموع*	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
ألف- تعزيز الشراكات وخلق قيمة مضافة																		
إقامة الشراكات	4 390	14.6	4 390	14.6	11 971	39.7			4 807	15.9	628	2.1	1 850	6.1	2 131	7.1	30 167	33.7
تعزيز القدرات	1 778	19.4	1 778	19.4	5 229	56.9							301	3.3	106	1.2	9 193	10.3
المجموع الفرعي ألف	**6 168**	**15.7**	**6 168**	**15.7**	**17 200**	**43.7**			**4 807**	**12.2**	**628**	**1.6**	**2 151**	**5.5**	**2 237**	**5.7**	**39 360**	**44**
باء- تحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي																		
الحصول على المدخلات والخدمات والدعم	1 936	18.8	1 936	18.8	4 946	48					466	4.5	410	4	600	5.8	10 295	11.5
تطوير البنية التحتية	3 122	10.5	3 122	10.5	9 784	32.8	8 561	28.7					5 243	17.6			29 832	33.3
المجموع الفرعي باء	**5 059**	**12.6**	**5 059**	**12.6**	**14 730**	**36.7**	**8 561**	**21.3**			**466**	**1.2**	**5 653**	**14.1**	**600**	**1.5**	**40 126**	**44.8**
جيم- التنسيق والرصد والتقييم وإدارة المعرفة																		
التنسيق والإدارة	1 514	21.4	1 514	21.4	3 607	50.9							444	6.3			7 080	7.9
الرصد والتقييم وإدارة المعرفة	573	19.4	573	19.4	1 687	57							128	4.3			2 961	3.3
المجموع الفرعي جيم	**2 087**	**20.8**	**2 087**	**20.8**	**5 295**	**52.7**							**573**	**5.7**			**10 041**	**11.2**
المجموع	**13 313**	**14.9**	**13 313**	**14.9**	**37 224**	**41.6**	**8 561**	**9.6**	**4 807**	**5.4**	**1 094**	**1.2**	**8 377**	**9.4**	**2 837**	**3.2**	**89 527**	**100**

باء- تمويل المشروع

31- فيما يلي خطة تمويل المشروع:

(1) الصندوق بمبلغ إجمالي قدره 26.6 مليون يورو، أو 29.8 في المائة من إجمالي تكاليف المشروع (50 في المائة في شكل قرض بشروط تيسيرية للغاية و50 في المائة في شكل منحة في إطار القدرة على تحمل الدين) بموجب دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للفترة 2016-2018؛

(2) صندوق الأوبك للتنمية الدولية بمبلغ 8.6 مليون يورو، أو 9.6 في المائة من إجمالي تكاليف المشروع؛

(3) القطاع الخاص بمبلغ 4.8 مليون يورو، أو 5.4 في المائة من إجمالي تكاليف المشروع؛

(4) المؤسسات المالية بمبلغ 1.1 مليون يورو، أو 1.2 في المائة من إجمالي تكاليف المشروع؛

(5) حكومة بنن بمبلغ 8.4 مليون يورو، أو 9.4 في المائة من إجمالي تكاليف المشروع؛

(6) المستفيدون بمبلغ 2.8 مليون يورو، أو 3.2 في المائة من إجمالي تكاليف المشروع.

32- وينتج عن ذلك فجوة في التمويل قدرها 37.2 مليون يورو، أو 41.6 في المائة من إجمالي تكاليف المشروع، والتي يمكن أن تقابلها المخصصات المستقبلية من الصندوق (وفقا لترتيبات تمويل يتم تحديدها على أساس الإجراءات الداخلية ورهنا بموافقة المجلس التنفيذي)، أو أي مصدر آخر للتمويل يُحدد أثناء تنفيذ المشروع.

الجدول 2

تكاليف المشروع بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بآلاف اليورو)

	قرض الصندوق		منحة الصندوق		*عجز التمويل*		*صندوق الأوبك*		القطاع الخاص		البنوك/المؤسسات المالية		حكومة *بنن*		*المستفيدون*		*المجموع*	
الفئات	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
أشغال الهندسة المدنية	2 549	10.3	2 549	10.3	8 148	32.8	7 094	28.6					4 465	18			24 803	27.7
المعدات والمواد [أ]	1 380	18.9	1 380	18.9	2 862	39.0	22	0.3					1 685	23			7 328	8.2
السلع والخدمات والمدخلات	1 436	19.7	1 436	19.7	4 030	55.2	12	0.2					365	5	21	0.3	7 301	8.2
الاستشارات [ب]	2 056	15.9	2 056	15.9	5 732	44.3	1 330	10.3					1 755	13.6			12 929	14.4
التدريب [ج]	2 327	20	2 327	20	6 537	56.2	104	0.9							346	3	11 640	13.0
المنح والدعم	2 875	12.9	2 875	12.9	8 232	36.8			4 807	21.5	1 094	4.9			2 470	11.1	22 353	25
تكاليف التشغيل	109	18.5	109	18.5	266	45.1							106	18			591	0.7
الرواتب والبدلات	581	22.5	581	22.5	1 420	55											2 582	2.9
المجموع	**13 313**	**14.9**	**13 313**	**14.9**	**37 224**	**41.6**	**8 561**	**9.6**	**4 807**	**5.4**	**1 094**	**1.2**	**8 377**	**9.4**	**2 837**	**3.2**	**89 527**	**100**

[أ] بما في ذلك المركبات

[ب] بما في ذلك الدراسات والمساعدة التقنية الوطنية والدولية

[ج] بما في ذلك حلقات العمل

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

33- **التحليل المالي.** أُجري التحليل المالي لمشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق على النحو التالي: (1) صغار منتجي الذرة والكسافا؛ (2) المشروعات الصغيرة في الأراضي المنخفضة؛ (3) أنواع مختلفة من مبادرات الشراكة بين المنتجين والقطاع الخاص في شكل شراكات بسيطة، وشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص، والمشروعات المشتركة. ويهدف التحليل الذي تم إجراؤه إلى تقييم جدوى النشاط وفقا للعائد على الاستثمار ككل وأن الأموال المستثمرة تأتي من المشغل أو المشروع أو مؤسسة ائتمان. وينطوي التحليل، من ناحية، على تقييم قدرة المشغل على تحقيق نتائج صافية موجبة، ومن الناحية الأخرى، على تحليل وضعه المالي من أجل ضمان الحفاظ على التوازن المالي اللازم لاستمرارية النشاط، في ضوء شروط الحصول على الائتمان في منطقة المشروع وقواعد التمويل المشترك المقترحة في المشروع. وتشير النتائج، التي يرد موجز لها في الجدول أدناه، إلى أن جميع النماذج المختارة تحقق عائدا ماليا مرضيا.

الجدول 3

موجز النماذج الاقتصادية لمشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق

النماذج	*نسبة التكلفة إلى العائد*	*معدل العائد الداخلي المالي*	*صافي القيمة الحالية (8.5%)*		
			بالفرنك الأفريقي	*بالدولار الأمريكي*	***باليورو***
1- نماذج الإنتاج الزراعي					
نموذج الذرة/الكسافا	2.9	%104	3 881 463	7 255	**6 223**
استصلاح الأراضي المنخفضة من النوع 1	1.2	%13	9 355 186	17 486	**14 999**
استصلاح الأراضي المنخفضة من النوع 2	1.1	13%	11 990 007	22 411	**19 224**
استصلاح الأراضي المنخفضة من النوع 3	1.4	%19	38 169 833	71 345	**61 198**
2- نماذج زيادة القيمة المضافة					
إنشاء شركات لخدمات وتنظيم المنتجين خاصة بالأرز	1.2	%32	388 379 283	725 943	**622 699**
تعزيز شركات خدمات وتنظيم المنتجين الخاصة بالأرز	1.3	%46	433 770 696	810 786	**695 476**
إنشاء شركات لخدمات وتنظيم المنتجين خاصة بالكسافا	1.1	%29	242 930 261	454 075	**389 496**
الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص ومركز للابتكار الأخضر والطاقة الريفية والتجهيز/ شركات التضامن لتقديم الخدمات لسكان الري الخاصة بالذرة	1.1	%17	44 129 563	82 485	**70 754**
الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص ومركز للابتكار الأخضر والطاقة الريفية والتجهيز/شركات التضامن لتقديم الخدمات لسكان الريف الخاصة بالكسافا	1.2	%26	103 466 044	193 394	**165 890**
الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص للأعمال الزراعية الخاصة بالذرة	1.5	%33	45 872 520	85 743	**73 549**
التعاقد البسيط الخاص بالكسافا	1.1	%24	14 007 311	26 182	**22 458**
التعاقد البسيط الخاص بالذرة	1.2	%22	19 152 330	35 799	**30 708**
التعاقد البسيط الخاص بالأرز	1.3	%54	114 071 931	213 219	**182 895**

34- **النتائج الاقتصادية وتحليل الحساسية.** نظرا للمجموعة الواسعة من الأنشطة المقررة، سيحقق مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق العديد من المزايا الاقتصادية التي لا يمكن دمجها بالكامل في حساب مؤشرات العائد الاقتصادي، مثل معدل العائد الاقتصادي الداخلي وصافي القيمة الحالية. ومع ذلك، يركز التحليل على الفوائد الرئيسية المتوقعة للمشروع والناجمة عن دعم الإنتاج (الأرز، والذرة والكسافا)، ودعم إقامة وتعزيز الشراكات بين الجهات الفاعلة (التعاقد البسيط، والشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص، والمشروعات المشتركة). واستصلاح الطرق الريفية.

35- ويبلغ معدل العائد الاقتصادي الداخلي للمشروع 18.9 في المائة ويبلغ صافي القيمة الحالية، على أساس فرصة بديلة لرأس المال قدرها 6 في المائة، 54.2 مليون يورو. وتعتبر هذه النتيجة مرضية جدا، خاصة وأنه لم يتيسر إدراج بعض الفوائد في الحسابات بسبب نقص البيانات اللازمة لتقدير قيمتها. وتشمل هذه على وجه الخصوص الآثار الناجمة عن بناء القدرات وبناء مستودعات التخزين، والتي لها أثر إيجابي على الأمن الغذائي. وسيكون للمشروع عموما آثار إيجابية على الاقتصاد ككل، وخاصة على النساء والشباب، الذين يمثلون المجموعة المستهدفة.

36- ويشير تحليل الحساسية إلى متانة النتائج التي تم الحصول عليها. وحتى لو افترضنا انخفاض الإيرادات بنسبة 30 في المائة أو زيادة التكاليف بنسبة 50 في المائة أو تأخر الأرباح لمدة عامين، فإن معدل العائد الاقتصادي سيظل أعلى بكثير من تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال (6 في المائة) وسيظل صافي القيمة

الحالية أكبر من 20.6 مليون يورو. ويبين حساب قيم التحويل أن العائد الاقتصادي للمشروع لن يكون صفرا إلا إذا انخفضت عائدات المشروع بنسبة 56 في المائة أو إذا زادت تكلفته بنسبة 125 في المائة، وظلت الأمور الأخرى دون تغيير.

دال- الاستدامة

37- سيبني مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق و/أو سيعزز استدامة الاستثمارات التي تتم على مختلف المستويات في مراكز التنمية الزراعية بفضل النهج الذي يتبعه لضمان الملكية من جانب المستفيدين وتمكينهم، للحد من آثار الارتداد بعد انتهاء المشروع. وستسمح ديناميكيات النهج البرنامجي القائمة منذ بدء البرنامج الإطاري لتدخلات الصندوق في المناطق الريفية في بنن بتوحيد أوجه التآزر بين التدخلات وتعزيز استدامة الإنجازات التي تحققت.

38- وستؤدي أنشطة مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق إلى: (1) الاستدامة المؤسسية لمنظمات المنتجين والمجموعات المشتركة بين المهنيين في سلاسل القيمة المستهدفة، وتعزيز الوكالات الإقليمية للتنمية الزراعية من خلال الدعم المؤسسي؛ (2) الاستدامة الاقتصادية والمالية للجهات الفاعلة المشاركة في الشراكات ومبادرات الأعمال التي تنشئها منظمات المنتجين أو شباب الريف؛ (3) استدامة البنى التحتية التي ستنفذ، من ناحية، من خلال التعاون مع الجمعيات الإقليمية اللامركزية في إطار تنفيذ خططها للتنمية المجتمعية، ومن الناحية الأخرى، من خلال إشراك المستفيدين، الذين سيتم تنظيمهم لصيانة البنية التحتية والمرافق وإدارتها على نحو مستدام؛ (4) الاستدامة البيئية وتعزيز التدابير الرامية إلى تعزيز قدرة المجموعات المستهدفة على مواجهة تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، تظهر نتائج اختبار الحساسية الذي أُجري في إطار التحليل الاقتصادي والمالي مدى متانة المشروع في مواجهة المخاطر.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

39- تتعلق المخاطر الرئيسية التي تواجه مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق بما يلي: (1) الطابع المبتكر لنهج سلاسل القيمة في مراكز التنمية الزراعية؛ (2) ظهور الوكالات الإقليمية للتنمية الزراعية مؤخرا كجهات معنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز سلاسل القيمة؛ (3) ضعف هياكل المنظمات المهنية الزراعية في سلاسل القيمة المستهدفة؛ (4) العوامل الخارجية مثل تغير المناخ. وقد تم تحديد هذه المخاطر بشكل واضح ووضع تدابير لتخفيف أثرها، بما في ذلك: (1) تعزيز الوظائف التقنية للوكالات الإقليمية للتنمية الزراعية والنقل التدريجي لإدارة المشروع؛ (2) دعم تنظيم هياكل المنظمات المهنية الزراعية وتعزيز التسيير فيها؛ (3) نشر الأصناف المقاومة للجفاف، ونظم الزراعة وممارسات الزراعة التي تحافظ على الموارد؛ (4) التأمين الزراعي. وتُصنف المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع في الفئة "باء". وتعتبر المخاطر المرتبطة بتغير المناخ من الفئة "المعتدلة".

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

40- **الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025.** يتماشى مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025، الذي يهدف إلى إحداث تحول شامل ومستدام للعالم الريفي. وسيقوم مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق بتنفيذ أنشطة تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للاتفاقية، وهي: (1) تحسين القدرات الإنتاجية لفقراء الريف؛ (2) زيادة الفوائد التي يحققها سكان الريف من اندماجهم في السوق؛ (3) تعزيز الاستدامة البيئية وزيادة قدرة سكان الريف على الصمود أمام تغير المناخ.

41- **برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2018–2022.** يتماشى مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق مع مذكرة الصندوق الاستراتيجية لبنن التي تسعى إلى تحقيق الهدفين الاستراتيجيين التاليين: (1) تحسين القدرة الإنتاجية لسكان الريف الضعفاء وقدرتهم على الصمود أمام تغير المناخ وأمنهم الغذائي والتغذوي بشكل مستدام؛ (2) تحسين الوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية.

42- **استراتيجية الصندوق بشأن تغير المناخ.** يتواءم المشروع مع استراتيجية الصندوق بشأن تغير المناخ (2010)، ولا سيما مع الأهداف التالية: (1) دعم النُهج المبتكرة لمساعدة صغار المنتجين، من النساء والرجال، على الصمود بشكل أفضل أمام تغير المناخ؛ (2) مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة على الاستفادة من تدابير الحوافز والتمويل المتاحة للتخفيف من آثاره؛ (3) إقامة حوار أكثر اتساقا بشأن تغير المناخ والتنمية الريفية والزراعة والأمن الغذائي.

43- **إدارة الموارد الطبيعية والبيئة.** يتواءم مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق مع سياسة الصندوق بشأن إدارة الموارد الطبيعية والبيئة (2011) ويقوم على المبادئ الأساسية التالية: (1) المشاركة في سلاسل القيمة للدفع بالنمو الأخضر (المبدأ 5)؛ (2) تعزيز نهج إزاء التنمية الريفية السليمة من أجل التصدي لتغير المناخ (المبدأ 3).

44- **استراتيجية الاستهداف في الصندوق.** تتماشى استراتيجية استهداف المشروع مع سياسة الصندوق، التي تستند إلى الاستهداف الجغرافي، والاستهداف المباشر، والاستهداف الذاتي. ويسعى مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق للوصول إلى فقراء الريف والنساء والشباب، أي المجموعات المستفيدة الرئيسية من تدخلات الصندوق. ويراعي الدعم المقدم إلى المشروع السمات المتنوعة للمجموعات المستهدفة، بما في ذلك من خلال تحليل لنوع الجنس والسن وتحليل لسبل العيش (مستوى الثروة). ويضمن مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق أيضا إدراج المسائل المتعلقة بالتمايز بين الجنسين والشباب في بُعد الاستهداف طوال دورة حياة المشروع. وتم وضع عملية إعداد استراتيجيات وآليات الاستهداف (نوع الجنس والشباب) خلال تصميم المشروع. كما ستسعى هذه الاستراتيجيات إلى وضع تدابير التمكين والتيسير والتنفيذ خلال مرحلة التنفيذ. وأخيرا، سيعمل المشروع على كفالة تكامل هذه العناصر بشكل جيد خلال رصد تحقيق النتائج وتقييم الآثار.

45- **إدماج صغار المنتجين والقطاع الخاص في سلاسل القيمة الزراعية.** يركز النهج الإنمائي الذي يطبقه مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق على سلاسل القيمة ويستند إلى تحليل شامل لسلسة القيمة بأكملها (لكل سلسلة من سلاسل القيمة الثلاث – الأرز والذرة والكسافا). ويراعي نهج سلاسل القيمة جميع أصحاب المصلحة في كل منها (بالإضافة إلى فقراء الريف والشباب والنساء، الذين يمثلون المجموعة الرئيسية المستهدفة من الصندوق) والتفاعلات بينهم. وتعتبر السوق بمثابة المحرك وتستند الأنشطة إلى تقييم لمستوى الطلب وقدرة الأسواق على استيعاب الإنتاج الإضافي. ويدعو مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق إلى إدماج القطاع الخاص لتعزيز إقامة شراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص تتيح الوصول إلى الأسواق.

46- **إجراءات التقييم الاجتماعي والبيئي والمناخي.** تتواءم.

باء- المواءمة والتنسيق

47- يتواءم مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق مع برنامج عمل الحكومة والخطة الاستراتيجية لتنمية القطاع الزراعي لعام 2025 ويدعم تنفيذهما من خلال التركيز على استراتيجية تعزيز سلاسل القيمة التقليدية الثلاث. وسيتم تنفيذ المشروع وفقا لمبادئ التنسيق بين سلاسل القيمة الموضوعة على المستوى القطاعي وسيؤيد تنفيذ خطط التنمية الوطنية لسلاسل القيمة هذه التي تديرها الوكالات الإقليمية للتنمية الزراعية.

48- وبالإضافة إلى الخدمات المشتركة، يهدف البرنامج الإطاري لتدخلات الصندوق في المناطق الريفية في بنن إلى ضمان تكامل أفضل بين مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق والعمليات التي يمولها الصندوق، وهما مشروع الترويج لخدمات التمويل الريفي المكيفة ومشروع دعم تنمية محاصيل البستنة.

49- وسيأخذ استهداف مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق في الحسبان وجود شركاء آخرين ثنائيين ومتعددي الأطراف ينفذون تدخلات في مناطق المشروع والحاجة إلى أوجه التكامل اللازمة. وقبل البدء، ومن أجل ضمان التنسيق الجيد في سلاسل القيمة، من المقرر إجراء دراسة لتحديث خطط التدخلات، وذلك بدعم من شركاء تقنيين وماليين آخرين مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون، والوكالة البلجيكية للتعاون، والوكالة السويسرية للتعاون، والوكالة الهولندية للتعاون، والوكالة الكندية للتعاون، والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وغيرها.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

50- يعد مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق أحد مشروعات التنمية الأولى التي تمت صياغتها في إطار برنامج عمل الحكومة. وسيدعم الاستراتيجية الوطنية الجديدة التي تبرز مراكز التنمية الزراعية وتجمع بطريقة مبتكرة نهج الأقاليم ونهج سلاسل القيمة.

51- وسيكرر مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق استراتيجية الصندوق لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لفقراء الريف، وسيوسع نطاق الأساليب المبتكرة والمتكاملة الناجحة لتنمية سلاسل

القيمة الزراعية لتعزيز تكثيف تكنولوجيات الإنتاج والتجهيز المبتكرة، والممارسات الزراعية التعاقدية والصناعية الزراعية الفعالة، والآليات المناسبة للتمويل وإدارة المخاطر، فيما يتصل بنظام الإنتاج الزراعي. ويقوم مشروع مساندة التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق على نهج تطوري، ويطور الإنجازات التي تحققت نتيجة تدخلات الصندوق التي انتهت مؤخرا، في برنامج مساندة التنمية الريفية ومشروع مساندة النمو الاقتصادي الريفي.

دال- الانخراط في السياسات

52- يهدف المشروع إلى بناء القدرات على مستوى القاعدة، ولا سيما عن طريق النهوض بالمهارات التقنية والاقتصادية والتنظيمية والوظيفية للمنظمات المهنية الزراعية (النقابات والاتحادات)، فضلا عن المجموعات المشتركة بين المهنيين. وسيتمثل الهدف في زيادة شرعية هياكل تمثيلها وتمكينها من المشاركة بنشاط في حوار السياسات.

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

53- ستشكل اتفاقية تمويل بين جمهورية بنن والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى البلد المقترض/المستفيد. وترد نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها في الذيل الأول.

54- وجمهورية بنن مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

55- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

سابعا- التوصية

56- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية بنن قرضا بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته ثلاثة عشر مليون وثلاثمائة وعشرين ألف يورو (000 320 13 يورو) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية بنن منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تعادل قيمتها ثلاثة عشر مليون وثلاثمائة وعشرين ألف يورو (000 320 13 يورو) على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement

Accord de financement négocié:

Projet d'appui au développement agricole et à l'accès au marché

(Négociations conclues le 2 août 2018)

Numéro du prêt:_____

Numéro du don:_____

Nom du projet: Projet d'appui au développement agricole et à l'accès au marché ("PADAAM") ("le Projet")

Le Fonds international de développement agricole ("le Fonds" ou "le FIDA")

et

La République du Bénin ("l'Emprunteur/Bénéficiaire")

(désignés individuellement par "la Partie" et collectivement par "les Parties")

PREAMBULE

A. ATTENDU QUE l'Emprunteur/Bénéficiaire a sollicité du Fonds un prêt et un don pour contribuer au financement du Projet, conformément aux modalités et conditions établies dans le présent Accord;

B. ATTENDU QUE l'Emprunteur/Bénéficiaire entend obtenir de l'Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole (OPEP) un prêt afin de contribuer au financement des activités du Projet aux conditions et modalités qui seront indiquées dans un accord séparé qui sera conclu entre l'Emprunteur/Bénéficiaire et le Fonds de l'OPEP.

C. ATTENDU QUE l'Emprunteur/Bénéficiaire entend en outre obtenir d'autres contributions tant du secteur privé que d'autres institutions financières afin de participer au financement des activités du projet aux conditions et modalités qui seront indiquées dans un accord à intervenir entre l'Emprunteur/Bénéficiaire et l'entité fournissant sa contribution.

EN FOI DE QUOI, les Parties conviennent par les présentes de ce qui suit:

Section A

1. Le présent Accord comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du Projet et les dispositions relatives à l'exécution du Projet (annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (annexe 2) et les clauses particulières (annexe 3).

2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009, telles qu'amendées en avril 2014, et leurs éventuelles modifications postérieures ("les Conditions générales") sont annexées au présent document et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'applique au présent

Accord. Aux fins du présent Accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.

3. Le Fonds accorde à l'Emprunteur/Bénéficiaire un prêt ainsi qu'un don ("le financement"), que l'Emprunteur/Bénéficiaire utilise aux fins de l'exécution du Projet, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent Accord.

Section B

1. A. Le montant du prêt est de treize millions trois cent vingt mille Euros (13 320 000 Euros).

B. Le montant du don est de treize millions trois cent vingt mille Euros (13 320 000 Euros).

2. Le prêt accordé à des conditions particulièrement favorables est exempt d'intérêts mais est assorti d'une commission de service de trois quarts de point (0,75%) l'an, exigible chaque semestre dans la monnaie de paiement des frais de service du prêt. Le prêt comporte un délai de remboursement de quarante (40) ans dont un différé d'amortissement de dix (10) ans à compter de la date d'approbation du prêt par le Conseil d'administration du Fonds.

3. La monnaie de paiement au titre du service du prêt est l'Euro.

4. L'exercice financier débute le 1er janvier et se termine le 31 décembre.

5. Le remboursement du principal et le paiement de la commission de service sont exigibles le 15 mai et le 15 novembre.

6. Deux comptes désignés libellés en Franc de la communauté financière africaine (FCFA) destinés à recevoir les fonds provenant du prêt et du don du Fonds, seront ouverts au nom du Projet par l'Emprunteur/Bénéficiaire auprès de l'agence principale de la Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest à Cotonou (BCEAO). Ces comptes désignés seront mouvementés selon le principe de la double signature du Directeur général de la Caisse autonome d'amortissement (CAA) et du Receveur des finances de la dette publique.

7. Un compte d'opérations libellé en Franc de la communauté financière africaine (FCFA) sera ouvert au nom du projet dans une banque commerciale du Bénin et sera mouvementé selon le principe de la double signature du Coordonnateur et du Responsable administratif et financier du Programme-cadre des interventions du FIDA en milieu rural au Bénin (PRoCaR).

8. L'Emprunteur/Bénéficiaire contribuera aux fins du Projet au titre des fonds de contrepartie pour un montant équivalant à huit millions quatre cent six mille Euros (8 406 000 Euros). Ce montant correspond aux droits, impôts et taxes grevant le Projet qui seront pris en charge par l'Emprunteur/Bénéficiaire au moyen, notamment, d'exonérations des impôts et taxes sur les biens et services acquis par le Projet.

Section C

1. L'Agent principal du Projet est le Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche (MAEP).

2. La date d'achèvement du Projet est fixée au sixième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent Accord.

Section D

Le Fonds assure l'administration du prêt et la supervision du Projet.

Section E

1. Les éléments ci-dessous constituent des conditions préalables au premier décaissement et s'ajoutent à la condition prévue à la Section 4.02 b) des Conditions générales.

(i) Les organes nécessaires à la mise en œuvre du Projet ont été créés/mis en place par l'Agent principal soit, le Comité national de pilotage (CNP); les Comités territoriaux de planification (CTP) et les Agences territoriales de développement agricole (ATDA);

(ii) Le manuel de procédures administratives, financières et comptables du PRoCaR a été actualisé pour tenir compte des spécificités du Projet et validé par le FIDA;

(iii) Le logiciel comptable existant dans le cadre du PRoCaR a été paramétré pour les besoins du Projet.

2. Les éléments suivants constituent des motifs supplémentaires de suspension du présent accord:

(i) Le Manuel de procédures administratives, comptables et financières, ou l'une de ses dispositions, a été suspendu, résilié en tout ou partie, a fait l'objet d'une renonciation ou de toute autre modification sans le consentement préalable du Fonds, et le Fonds considère que ces évènements ont eu ou auront, vraisemblablement, un effet préjudiciable grave sur le Projet;

(ii) Tout personnel clé du Projet (Coordonnateur, Responsable administratif et financier, Responsable suivi-évaluation, le responsable passation des marchés du PRoCaR et le chef de projet) a été nommé, transféré ou retiré de ses fonctions sans l'accord préalable du FIDA.

3. Le présent Accord est soumis à la ratification de l'Emprunteur/Bénéficiaire.

4. Toutes les communications ayant trait au présent Accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour l'Emprunteur/Bénéficiaire:

Ministère en charge des finances
Route de l'Aéroport
B.P 302 Cotonou
République du Bénin
Fax : (0029)21 30 18 51/21 31 53 56

Pour le FIDA:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italie

Le présent accord, en date du _____, a été établi en langue française en deux (2) exemplaires originaux, un (1) pour le Fonds et un (1) pour l'Emprunteur/Bénéficiaire.

REPUBLIQUE DU BENIN

_____
[Introduire le nom du représentant autorisé]
[Introduire son titre]

FONDS INTERNATIONAL
DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

_____
Gilbert F. Houngbo
Président

Annexe 1

Description du Projet et Dispositions relatives à l'exécution

I. Description du Projet

57. Zone du Projet. Le Projet interviendra dans quatre Pôles de développement agricole (PDA): le sud du pôle 4 couvrant le département des Collines; le pôle 5 rassemblant les départements du Zou et du Couffo; le pôle 6 circonscrit au département du Plateau et le pôle 7 s'étendant aux départements de l'Ouémé, de l'Atlantique et du Mono. Le choix des bassins de production prioritaires à l'intérieur de ces PDA fera l'objet d'une étude spécifique détaillée avant le démarrage du projet.

58. Population cible. Le Projet bénéficiera à environ 51 000 ménages parmi les petits exploitants agricoles, des jeunes des exploitations agricoles, des agro-entrepreneurs et acteurs en aval des filières et des organisations professionnelles. L'approche de ciblage sera favorable aux femmes et aux jeunes (15-35 ans) qui représenteront respectivement 40% et 30% des bénéficiaires.

59. Finalité. L'objectif général du projet est de contribuer à la réduction de la pauvreté rurale dans la zone d'intervention du projet en intégrant les acteurs hommes et femmes dans des chaînes de valeur diversifiées et rentables.

60. Objectif. L'objectif de développement du projet est d'améliorer durablement la sécurité alimentaire et nutritionnelle, et les revenus des petits producteurs, en particulier les femmes et les jeunes.

5. Composantes. Les activités du Projet seront structurées autour des composantes suivantes:

5.1 Composante 1. Renforcement de partenariats et création de valeur ajoutée. Cette composante vise à développer des partenariats productifs entre les petits producteurs organisés (au sein de coopératives et leurs faitières) et les autres acteurs (transformateurs, commerçants) des trois filières cibles (riz, manioc, mais) pour la valorisation des produits et leur accès aux marchés.

5.1.1 Sous-composante 1.1 : Partenariats productifs. Cette sous-composante vise à améliorer l'efficacité et le caractère inclusif des filières en formalisant les relations entre acteurs à travers des partenariats productifs mutuellement bénéfiques, permettant une meilleure intégration entre les maillons de la production, de la transformation et de la commercialisation à travers la mise en œuvre de deux principales activités:

i) appui technique à l'émergence et au développement des partenariats productifs, dispositif de facilitation pour l'identification, la formulation, l'exécution et le suivi de partenariats, qui reposeront sur des plans d'affaires approuvé par un Comité technique; et

ii) «appuis financiers à la mise en œuvre des partenariats » afin de faciliter le financement de ces plans d'affaires, à travers lequel le secteur privé sera incité à mobiliser des ressources pour le développement des filières ciblées.

Dans ce cadre, 3 types de partenariats productifs seront appuyés par le projet à savoir:

- Des partenariats de contractualisation simples.
- Des partenariats public-privés producteurs (4P), portés par plusieurs organisations de producteurs (OP) et un privé agrégateur.
- La coentreprise ou encore "Entreprises de services aux organisations de producteurs" (ESOP).

5.1.2 Sous-composante 1.2: Renforcement des capacités des acteurs. Cette sous-composante vise d'une part, à renforcer les capacités des acteurs des filières (particulièrement les OPA et les jeunes) et d'autre part, à apporter un appui institutionnel au MAEP et au Ministère en charge des Petites et Moyennes Entreprises (PME) à travers la mise en œuvre de 3 activités principales :

i) renforcement des organisations professionnelles agricoles (OPA) afin qu'elles jouent pleinement leur rôle dans le développement des partenariats d'affaires;

ii) appuis aux jeunes afin de promouvoir l'entreprenariat dans cette catégorie de la population dans les filières-cible; et

iii) appui institutionnel afin d'accompagner la mise aux normes des produits agroalimentaires transformés dans le cadre des partenariats et des clusters.

5.2 Composante 2. Amélioration de la productivité et de la production agricole. L'objectif de cette composante est d'améliorer la productivité et la production agricole dans les chaînes de valeur ciblées à travers les mesures suivantes:

5.2.1 Sous-composante 2.1: Accès aux intrants et aux services et appuis transversaux. L'objectif de cette sous-composante est d'appuyer, pour les trois filières retenues (maïs, manioc, riz), la mise en place de mécanismes viables de production de semences et plants certifiés, d'approvisionnement et de distribution d'intrants agricoles essentiels et de conseil agricole dans le cadre de la stratégie nationale de conseil agricole deuxième génération, portés par les OPA à travers notamment les activités suivantes:

i) accès aux intrants agricoles : le projet appuiera le mécanisme utilisé de coopérative de distribution des intrants et de commercialisation des produits agricoles (COOP-DICPA) associant la fourniture d'intrants, l'appui-conseil et la commercialisation contractuelle de produits agricoles;

ii) la production semencière : la professionnalisation des producteurs semenciers et leur capacité à fonctionner comme de véritables entreprises dans le cadre de réseaux structurés seront renforcées;

iii) appui-conseil aux producteurs : dans le cadre de la stratégie nationale de conseil agricole deuxième génération, le projet appuiera la mise en place d'un réseau d'appui-conseil animé par des conseillers et des animateurs-relais et des modalités d'accompagnement en concertation avec la Fédération des unions de producteurs du Bénin (FUPRO),la COOP-DICPA sous la coordination des Agences territoriales de développement agricole (ATDA);

iv) éducation nutritionnelle : afin de sensibiliser les populations rurales sur les aspects nutritionnels, des spots radio seront diffusés et des équipes d'appui-conseil agricole sur les enjeux des aspects nutritionnels dans la production agricole seront formées et;

v) éducation environnementale et changement climatique : par le biais de différentes mesures telles que la diffusion des bonnes pratiques environnementales, par la sensibilisation des populations et la formation des équipes d'appui-conseil.

5.2.2 Sous-composante 2.2: Développement des infrastructures. Cette sous-composante vise à améliorer la disponibilité et la qualité des infrastructures productives et de soutien à la mise en marché, inhérentes au développement durable des trois filières retenues (riz, maïs, manioc). Pour ce faire, des bas-fonds seront aménagés, des magasins de stockage seront réhabilités ou construits et des pistes agricoles seront réalisées.

5.3 Composante 3. Coordination, gestion, suivi-évaluation et gestion des savoirs. Cette composante vise à porter l'ensemble des dispositifs de planification technique et de coordination opérationnelle, de gestion administrative et fiduciaire, de suivi-évaluation, communication et capitalisation. Sa mise en œuvre sera régie par les arrangements définis dans le cadre de l'approche-programme avec la création du PRoCaR et des réformes de territorialisation du développement agricole.

II. Dispositions relatives à l'exécution

A. Organisation et Gestion du Projet

1 Agent Principal du Projet. Le MAEP, en sa qualité d'Agent principal du projet, assumera l'entière responsabilité de l'exécution du Projet.

2. Comité national de pilotage (CNP)

2.1 Etablissement. Le pilotage du Projet sera assuré par le CNP du PRoCaR qui sera aménagé pour inclure les représentants des parties prenantes spécifiques au Projet.

2.2. Responsabilités. Le CNP est responsable de l'orientation et de l'approbation du PTBA. Il examinera les résultats, les effets et les impacts atteints au regard des objectifs du Projet, les rapports d'audits ainsi que les rapports de supervision et recommandera au besoin des mesures correctives.

3. Comités territoriaux de planification (CTP). Des CTP seront créés au niveau de chaque pôle de développement. Le Projet adoptera au niveau des CTP une approche de planification inclusive qui rassemblera, sous la présidence des ATDA notamment, les directions techniques déconcentrées des ministères sectoriels concernés, les Directions départementales de l'élevage et de la pêche (DDAEP), les démembrements régionaux des faîtières et interprofessions, les collectivités territoriales décentralisées, les représentants du secteur privé actif dans les trois filières.

4. Agence territoriale de développement agricole (ATDA). L'ATDA, au niveau de chaque pôle de développement, sera responsable de la mise en œuvre du projet. Sur la base d'une évaluation détaillée de leurs besoins, les ATDA seront appuyées par une assistance technique dans le cadre d'un mandat conditionné par une stratégie de sortie claire et garantissant, sur un horizon de trois ans, le renforcement des capacités et l'appropriation des compétences par les ATDA. Les fonctions-programme du PRoCaR au niveau des trois pôles de développement seront exercées à travers l'Unité régionale d'appui (URA).

B. Supervision

Deux missions de supervision par an seront conjointement organisées et conduites par le FIDA, le Gouvernement et toutes les parties prenantes du Projet . La supervision sera régie par le nouveau système du FIDA de gestion des résultats opérationnels (ORMS) informatisé et disponible en ligne qui facilitera la mise à jour des données et informations sur l'état d'avancement du projet. Les missions de supervision porteront une attention particulière sur le suivi de la mise en œuvre, l'atteinte des résultats, des effets et de l'impact, et l'efficacité des acquis institutionnels et techniques qui seront consolidés et répliqués à grande échelle. Des missions ponctuelles d'appui à la mise en œuvre pourront également être organisées en fonction des besoins.

C. EXAMEN A MI-PARCOURS

Le MAEP et le Fonds procèderont conjointement à un examen de l'exécution du Projet au plus tard à la moitié de la période d'exécution du Projet sur la base de termes de mandat établis par le MAEP et approuvés par le Fonds. Cet examen permettra d'apprécier notamment, la réalisation des objectifs du Projet et les difficultés rencontrées et, de recommander les réorientations qui s'avéreraient nécessaires pour atteindre ces objectifs et résoudre les difficultés.

D. SUIVI-EVALUATION

Le système de suivi-évaluation sera ancré dans celui du PRoCaR qui met en œuvre un système de gestion axée sur les résultats conformément à l'approche-programme . Ce système contribuera à l'amélioration de la gestion de la performance du portefeuille en complétant le paramétrage du dispositif en place et en renforçant son opérationnalité dans l'objectif d'optimiser la démarche de planification et de consolider les extrants permettant d'apprécier les effets et impacts du programme-pays. Un renforcement ciblé des URA sera envisagé ainsi que la mise en place d'un mécanisme et d'outils de collecte adaptés au renseignement optimal et régulier (i) de la chaîne des résultats du Projet,(ii) de la base de données du PRoCaR et (iii) des ATDA. En outre, la participation des bénéficiaires sera un élément clé du système de suivi-évaluation.

E. MANUEL DES PROCEDURES ADMINISTRATIVES ET FINANCIERES

1. Préparation. Un Manuel des procédures administratives et financières acceptable pour le FIDA sera préparé qui inclura, notamment: i) la coordination institutionnelle quotidienne du Projet, ii) le budget, les procédures de décaissement, de passation des marchés, de surveillance et d'évaluation, de gestion financière et de reporting, iii) les procédures de recrutement du personnel clé du Projet ou de toute assistance technique, iv) une description détaillée des modalités de mise en œuvre du Projet, et v) toutes autres procédures ou modalités administratives, financières ou techniques requises par le Projet.

2. Approbation et Adoption. Ce Manuel sera adressé au FIDA pour commentaire et approbation et sera adopté par l'Emprunteur/Bénéficiaire tel qu'approuvé par le FIDA. Une copie sera communiquée au FIDA dans les meilleurs délais. L'Emprunteur/Bénéficiaire devra exécuter le Projet conformément au Manuel et ne pourra le modifier, l'abroger, y déroger ou permettre de le modifier, de l'abroger ou d'y déroger sans l'accord écrit préalable du FIDA.

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. Affectation du produit du prêt et du don. a) Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur le produit du prêt et du don ainsi que le montant du prêt et du don affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégories	Montant alloué au titre du Prêt (exprimé en EUR)	Montant alloué au titre du Don (exprimé en EUR)	Pourcentage des dépenses autorisées à financer
I. Travaux	2 295 000	2 295 000	100% hors contribution OFID et hors Taxes
II. Équipement et Matériel	2 535 000	2 535 000	100% hors contribution OFID, des bénéficiaires et hors Taxes
III. Consultations	3 950 000	3 950 000	100% hors contribution OFID, des bénéficiaires et hors Taxes
IV. Subventions et dons	2 590 000	2 590 000	100% hors contributions privées, des banques/SFD et des bénéficiaires
V. Salaires et indemnités	620 000	620 000	100% hors Taxes
Non alloué	1 330 000	1 330 000	
TOTAL	13 320 000	13 320 000	

b) Les termes utilisés dans le tableau ci-dessus se définissent comme suit:

i) Les dépenses « d'Équipement et Matériel » relatives à la catégorie II incluent également les dépenses liées aux biens, services et intrants et celle relatives aux véhicules ;
ii) Les dépenses de « Consultations » de la catégorie III incluent les dépenses liées aux formations et aux ateliers, aux études et à l'assistance technique nationale et internationale ;
iii) Les dépenses de « Salaires et indemnités » de la catégorie V incluent également les dépenses liées aux coûts de fonctionnement.

2. Coûts de démarrage. Les retraits effectués afin de couvrir les coûts de démarrage afférents aux catégories III « Consultations » et V « Salaires et indemnités » encourus avant la satisfaction des conditions générales préalables aux retraits ne doivent pas dépasser un montant total de 413 622 Euros.

Annexe 3

Clauses particulières

Conformément aux dispositions de la Section 12.01 a) xxiii) des Conditions générales, le Fonds peut suspendre, en totalité ou en partie, le droit de l'Emprunteur/Bénéficiaire de solliciter des retraits du compte du prêt et du don si l'Emprunteur/Bénéficiaire n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Projet.

1. Recrutement du personnel. La sélection du personnel additionnel du PRoCaR dédié au Projet se fera sur une base compétitive par voie d'appel à candidatures publié dans la presse nationale, selon les procédures actuelles de l'Emprunteur/Bénéficiaire, sur la base de contrats dont la durée ne pourra excéder la durée du Projet. Un cabinet indépendant expérimenté sera recruté par le MAEP pour l'assister dans la sélection du personnel du Projet (dont les techniciens). Le personnel sera soumis à des évaluations de performances organisées annuellement. Il pourra être mis fin à leur contrat ou à leur affectation en fonction des résultats de ces évaluations. Le recrutement de ce personnel ainsi que la décision de mettre fin à leurs fonctions ou à leur affectation se fera en consultation avec le FIDA. L'Emprunteur/Bénéficiaire encouragera les femmes à postuler aux postes techniques à pourvoir dans le cadre du Projet.

2. Égalité. Toute discrimination fondée sur le sexe, l'âge, l'appartenance ethnique ou religieuse ne sera pas admissible lors du recrutement du personnel additionnel du PRoCaR dédié au Projet, conformément aux lois en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur/Bénéficiaire. Cependant, l'Emprunteur/Bénéficiaire s'engage, à compétence égale, à privilégier les candidatures de femmes aux postes à pourvoir dans le cadre du Projet.

Cadre logique

Synthèse/Résultats	Indicateurs clés de vérification[3&4]				Moyens de vérification			Hypothèses
	Nom	Référence	Mi-parcours	Fin	Source	Fréquence	Responsabilité	
Objectif général								
Contribuer à la réduction de la pauvreté rurale dans la zone d'intervention du Projet en intégrant les acteurs hommes et femmes dans des chaînes de valeur diversifiées et rentables	1. Nombre de personnes bénéficiaires d'une mobilité économique*[5]	0	85 000	204 000	Enquête de référence, évaluation d'impact	Année 1, 3 et 6	FIDA et Gouvernement	
	2. Pourcentage de ménages ayant une période de soudure de deux mois au maximum	A déterminer	A déterminer	30%	Enquête de référence, évaluation d'impact	Année 1, 3 et 6	FIDA et Gouvernement	
Objectif de développement du Projet								
Améliorer durablement la sécurité alimentaire et nutritionnelle, et les revenus des petits agriculteurs intervenant dans les filières manioc, maïs et riz	3. Nombre de bénéficiaires recevant les services promus par le Projet *[6]	0	105 000	255 000	SSE du Projet	Trimestrielle	PROCAR	- Un cadre stratégique et institutionnel national favorable - Disponibilité de partenaires et de prestataires efficients
	4. Pourcentage de ménages déclarant une augmentation de leurs revenus d'au moins 30%	0	65%	80%	Enquête spécifique	Annuelle	PROCAR, prestataires	
Effet 1: La valeur ajoutée créée au niveau des filières est augmentée	5. Pourcentage d'organisations de producteurs ruraux déclarant une augmentation de leurs ventes (2.2.5)	0%	80%	80%	Enquêtes spécifiques	Annuelle	PROCAR, prestataires	- Performance des prestataires de services pour le développement de partenariats productifs - Volonté politique du Gouvernement à promouvoir les filières nationales
	6. Pourcentage d'entreprises rurales soutenues déclarant une augmentation de leurs profits (2.2.2)	0%	80%	80%	Enquêtes spécifiques	Annuelle	PROCAR, prestataires	
Produit 1.1: Des partenariats entre acteurs favorisent la création de valeur ajoutée et la commercialisation	7. Nombre de contrats de partenariat appuyés				SSE du Projet			
	Contrats simples signés	0	204	335		Trimestrielle	PROCAR	
	Partenariats 4P créés	0	38	55		Trimestrielle		
	Co-entreprises renforcées ou créés	0	6	12		Annuelle		

[3] Désagrégés par genre et âge (hommes, femmes et jeunes de 15-40 ans), et par filière autant que possible
[4] * Indicateurs de base du Système de Mesure des Résultats Opérationnels (SMRO ex-SYGRI)
[5] Projection, fondée sur les évaluations de l'impact du FIDA, du nombre de ruraux dont la situation économique a évolué (10% ou plus), notamment du point de vue des revenus, de la consommation, de la richesse, de la diversité alimentaire ou de la nutrition (*Porter le Système de gestion des résultats et de l'impact à l'étape suivante*, FIDA, avril 2017)
[6] Dont bénéficiaires hommes/femmes/jeunes; bénéficiaires des actions environnementales durables et bénéficiaires des actions sur la nutrition

Synthèse/Résultats	Indicateurs clés de vérification[3&4]				Moyens de vérification			Hypothèses
	Nom	Référence	Mi-parcours	Fin	Source	Fréquence	Responsabilité	
Produit 1.2: Les acteurs et organisations au niveau des filières ciblées sont renforcés	8. Nombre d'organisations de producteurs ruraux soutenues * (2.1.3)	0	1 139	1 577	SSE du Projet	Trimestrielle	PROCAR	Intérêt des producteurs à s'organiser
	9. Nombre de personnes formées à des activités productrices de revenus ou à la gestion des entreprises (2.1.2)	0	200	235	Rapports d'activités	Trimestrielle	PROCAR	Intérêt des privés à recevoir des formations
	10. Nombre de jeunes appuyés à l'auto-entrepreneuriat	0	500	1 100	Rapports d'activités	Trimestrielle	PROCAR	Intérêt des jeunes à s'insérer dans les filières appuyés
Effet 2 : La productivité et la production agricole dans les chaînes de valeur ciblées sont améliorées	11. Pourcentage de personnes/ménages déclarant une augmentation de la production (1.2.4)	0%	25%	85%	Enquêtes spécifiques	Annuelle	PROCAR, prestataires	Pas de catastrophes naturelles
	12. Augmentation de rendement[7] Riz Maïs Manioc	 2,5 t/ha 1,3 t/ha 13 t/ha	 3 t/ha 1,5 t/ha 16 t/ha	 3,5 t/ha 2 t/ha 18 t/ha	Enquêtes spécifiques	Annuelle	PROCAR, prestataires	
Produit 2.1: L'accès aux intrants et services de conseil agricole est amélioré	13. Nombre de producteurs ruraux ayant accès aux facteurs de production et /ou aux paquets technologiques (1.1.3)	A déterminer	16 750	48 500	Rapports d'activités	Annuelle	Responsables de filières/ OPA	Les intrants sont disponibles à temps
	14. Nombre d'exploitations touchées par le CEF (Conseil à l'exploitation familiale)	0	8 150	22 550	Rapports d'activités	Annuelle	Idem	
Produit 2.2: Des infrastructures durables améliorent la productivité au niveau des filières ciblées	15. Nombre d'hectares de bas-fonds rizicoles aménagés/remis en état [8](1.1.2)	0	1 500 ha	2 500 ha	Rapports d'activités	Semestrielle	PROCAR	- Retard dans la passation des marchés - Retard dans l'exécution des travaux au regard de la faible capacité des PME
	16. Nombre de magasins stockage construits/réhabilités (2.1.6)	0	49	91	Rapports d'activités	Trimestrielle	PROCAR	
	17. Nombre de kilomètres de pistes agricoles réhabilitées et de tronçons de pistes agricoles améliorées (2.1.5)	0 km	125 km	250 km	Rapports d'activités	Trimestrielle	PROCAR	

[7] Il convient de relever que la situation de référence se réfère ici à la moyenne estimée dans la zone d'intervention du Projet. Cette moyenne tranche avec la moyenne nationale reprise dans le PSDSA, en particulier pour le riz dont le PDA leader (PDA 1) est hors-zone PADAAM avec de meilleurs rendements

[8] Formulation de l'indicateur reformulée par rapport au contexte du Projet, mais indicateur similaire à l'indicateur de base 1.1.2 du SMRO (Nombre d'hectares de terres agricoles dotées d'infrastructures hydrauliques construites/remises en état)